مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دور مؤشرات النظام المالي في دعم التنمية الاقتصادية في سورية
اسم الكاتب: د. عبدالهادي الرفاعي، سارة الخير
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5967
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 16:24 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

The Role Of Financial System Indicators In Supporting Economic Development In Syria

Dr. Abdul Hadi Al-Rifai [*]
Sara al-kheer [**]

(Received 6 / 6 / 2023. Accepted 29 / 10 / 2023)

□ ABSTRACT □

The research aims to shed light on the concept of the financial system, and study the impact of changing the indicators of the financial system that it needs to be one of the effective economic development tools, especially in the reconstruction phase, by shedding light on the fields of increasing or decreasing the percentage of its contribution to supporting the gross domestic product.

The research depends on the descriptive analytical approach, and we used the multiple regression model, after the descriptive study of the study's indicators and the theoretical clarification of the concept of the financial system and its indicators.

Among the most important results: There is a statistically significant effect of the indicators of the financial system on the GDP, which is expressed with an explanatory power of 79.3%, and the model shows that there is a positive and statistically significant effect of the volume of bank credit in the GDP, and a negative and statistically significant effect of the volume of government spending in Gross domestic product, while there is no statistically significant effect for the third independent variable (investment) in Gross domestic product.

Key words: the financial system, bank credit, investment and public spending, the gross domestic product.

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

[*]**Professor, Statistics and Programming Department - Faculty of Economy, Tishreen University – Latakia- Syria. abdul-hadi.al-rifai@tishreen.edu.sy**

[**]**Postgraduate Studies Student (ph-d) - Department of Statistics and Economy, Faculty of Economy, Tishreen University –Latakia- Syria. saraalkhayer@hotmail.com**

دور مؤشرات النظام المالي في دعم التنمية الاقتصادية في سورية

الدكتور عبد الهادي الرفاعي*

سارة الخير**

(تاريخ الإيداع 6 / 6 / 2023. قُبِل للنشر في 29 / 10 / 2023)

□ ملخّص □

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على مفهوم النظام المالي، ودراسة أثر تغير مؤشرات النظام المالي التي تحتاجها لتكون احد أدوات التنمية الاقتصادية الفعالة وخاصة في مرحلة إعادة الإعمار وذلك من خلال تسليط الضوء على ميادين زيادة أو انخفاض نسبة مساهمتها في دعم الناتج المحلي الإجمالي.

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد، بعد الدراسة الوصفية لمؤشرات الدراسة والتوضيح النظري لمفهوم النظام المالي ومؤشراته.

ومن اهم النتائج: يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات النظام المالي في الناتج المحلي الإجمالي، والمعبر عنها بقوة تفسيرية 79.3%، ويظهر النموذج بان هناك اثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لحجم الائتمان المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي، واثر سلبي ذو دلالة إحصائية لحجم الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي، بينما لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل الثالث (حجم الاستثمار) في الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: النظام المالي، الائتمان المصرفي، الاستثمار والإنفاق العام، الناتج المحلي الإجمالي.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* أستاذ – قسم الإحصاء والبرمجة– كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية– سورية.

abdul-hadi.al-rifai@tishreen.edu.sy

**طالبة دراسات عليا (دكتوراه)- قسم الإحصاء والبرمجة– كلية الاقتصاد- جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

saraalkhayer@hotmail.com

مقدمة:

يعد النظام المالي من بين أهم المصادر التي تعتمد عليها الوحدات الاقتصادية في تمويل نشاطاتها المتعددة لاسيما رؤوس الأموال وحشد المدخرات، فهي بالتالي منظم العمليات التمويلية الفعالة ومكملة للأساليب الأخرى الموجودة في الاقتصاد خاصة من خلال تنوع الأدوات المالية المتاحة بها مثل الاقتراض والتمويل المباشر، وبذلك أصبح النظام المالي عصب الحياة المالية في الدول المتقدمة التي أعطتها أهمية كبيرة كما ساهم في تشجيع الائتمان وزيادة حجمه فالمؤسسات التي تملك الفائض في السيولة أصبح عليها لزاما توظيفها في المصارف لكي تعيد إقراضها للشركات التي تحتاجها، وبذلك يكون قد ساهم في تطور هذه المؤسسات المقترضة أو الحائزة على التمويل والدعم مما يؤدي إلى تطور الحالة الاقتصادية بشكل عام ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على النظام المالي وسبل التمويل والمشكلات المرتبطة به ، وتحديد أثر أي من الأساليب هو الذي يساهم بشكل فعلي في دعم التنمية الاقتصادية المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي في سورية وكشف المدى الذي يمكن أن يسهم ذلك في الدعم المالي والتمويلي لعملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال إيجاد نموذج الانحدار المعبر عن أثر مؤشرات النظام المالي في التنمية الاقتصادية في سورية.

الدراسات السابقة:

- **الدراسات العربية:**

الدراسة الأولى: لينا الأغا (2019) الخيارات المتاحة لتمويل إعادة الإعمار في سورية ، رسالة ماجستير جامعة دمشق– سورية.

هدفت الدراسة :

- تقييم دور السياسات المالية والنقدية وسياسة الانفتاح على العمق المالي في الاقتصاد السوري
- التعرف على الوضع الراهن للنظام المالي في سورية ومدى إمكانية مساهمته في تمويل إعادة الأعمار
- المساهمة في وضع رؤية لتمويل استراتيجية إعادة الأعمار الشاملة في سورية

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

ان النظام المالي في سورية غير قادر على تمويل ما دمرته سنوات الآزمة في بلد نامي وأنه لابد من البحث عن مصادر تمويل خارجية إلى جانب مصادر التمويل المحلية التي تحتاج إلى إعادة هيكلة تتناسب مع المتطلبات المرحلية، التي تتيح استخدام مختلف أدوات السياسة النقدية والمالية وغيرها من الأدوات بطريقة حكيمة وسليمة من قبل الحكومة وكل هذا يحتاج إلى شرط أساسي وهو تحقيق الأمن والاستقرار واتخاذ إجراءات تدعم التحرير المالي والانفتاح على الأسواق العالمية وجذب المستثمرين.

الدراسة الثانية: صورية مامون (2017) علاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر، رسالة ماجستير جامعة عبد الحميد بن باديس– الجزائر.

هدفت الدراسة :

- الوقوف عند اهم نظريات النمو الاقتصادي.
- قياس دور النظام المالي في الاقتصاد.
- تحديد مدى قوة واتجاه العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

يوجد أثر إيجابي للتطور المالي على النمو الاقتصادي ولكن إن هذا الأثر ينخفض عند الوقوع في أزمات مالية ومصرفية، كما ان توظيف ما سبق من تحليلات ودراسات تطبيقية لحالة الجزائر خلال الفترة الممتدة 1990-2015 حيث كان الانطلاق من المراحل التي مر بها النظام المالي، حيث كان للإجراءات المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي تأثيرات على الهيكل المالي الجزائري.

الدراسات الأجنبية:

- DANIEL DETZER**. (2013) . Financial market regulation in Germany: capital requirements of financial institutions,** PSL Quarterly Review, vol. 68 n. 272

(تنظيم الأسواق المالية في ألمانيا: متطلبات رأس المال للمؤسسات المالية)

هدفت الدراسة : تسليط الضوء على مستوى تلبية متطلبات رأس المال في ألمانيا بعد المناقشة النظرية لها، من وبسبب ارتفاع مستوى التعامل الدولي وتعقد العمليات المصرفية ظهرت مخاطر جديدة الى جانب مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، ومن ثم توضيح مفهوم رأس المال و تحديد أوزان المخاطر بمساعدة نماذج المخاطر الداخلية للبنوك. وهدفت ايضا إلى تفسير انخفاض رأس المال، بينما الاتجاه نحو تخفيف معايير المخاطر كان على عكس توصيات بازل 3 ، فتوجب الاتجاه نحو استخدام نماذج المخاطر الداخلية في تحديد رسوم رأس المال التنظيمية.

نتائج الدراسة: هناك قصور في النماذج التي تمثل المشكلة الأساسية التي يجب معالجتها. يعمل الخبراء بالفعل على تطوير نماذج المخاطر المستخدمة حاليًا. والاستعانة بنماذج VaR بمقياس النقص المتوقع من خلال تطبيق تكنولوجيا أفضل وبحوث متطورة، فإن تقنيات قياس المخاطر ستتحسن تدريجياً. سوف تصبح أكثر دقة وموثوقية وقوية.

يحتاج المشرفون إلى معالجة مشكلة الاختلافات في مستويات رأس المال اقتصاديًا واجتماعيًا، وبالأخص المخاطر النظامية. حيث تفتقر الأسواق المالية إلى المعلومات اللازمة لاستيعاب المخاطر النظامية في اطار نسب رأس المال الخاصة بها، وبالتالي يتمثل دور المشرفين في وضع تدابير مناسبة للكشف عن المخاطر النظامية. وتم إضافة قيم ترجيح رأس المال لهذه المخاطر إلى متطلبات رأس المال المناسبة بشكل فردي.

- Mariusz Prochniak, Katarzyna Wasiak (2016) **The impact of the financial system on economic growth in the context of the global crisis**: empirical evidence for the EU and OECD countries .

(تأثير النظام المالي على النمو الاقتصادي في سياق الأزمة العالمية: دليل تجريبي لدول الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)

هدف الدراسة: تحليل أثر تطور القطاع المالي في النمو الاقتصادي خلال فترة الأزمة العالمية وفق الأساليب الكمية التي تحقق نتائج مفسرة.

نتائج الدراسة: وجود أثر كبير لتطور القطاع المالي في مستوى النمو الاقتصادي وأداء النظام المالي. حيث ان متغيرات القطاع المالي تحقق نتائج إيجابية في رفع مستوى الاقتصاد. بالإضافة إلى ان بعض المتغيرات على سبيل المثال: القيمة السوقية للأسهم أو معدل دوران الأسهم المتداولة كان لها علاقة إيجابية غير خطية مع تغيرات الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فان ارتفاع القيمة السوقية سيساهم في ارتفاع مؤشرات الاقتصاد.

مشكلة البحث:

تسعى البيئة الهيكلية والسياسية والاقتصادية العامة في الدول النامية إلى تفعيل النظام المالي، وتطويره، ويتأثر القطاع المذكور بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والمالية، مثل تدني مستوى الجودة المؤسساتية وهشاشة الوضع

الاقتصادي العام وانخفاض مستوى الدخل. وبالتالي فإن البيئية الهيكلية والاقتصادية للدول النامية لاتزال تعيق التطور المالي، نظراً للدور المأمول من النظام المالي في تحفيز النشاط الاقتصادي، ودعم عملية التنمية الاقتصادية، فإن البحث في العوامل المحددة المذكورة يعتبر أمراً بالغ الأهمية على اعتبار أن ارتفاع مستوى التطور المالي، يسهم في تطوير الاقتصاد الوطني ويعزز جهود التنمية، ويمكن ان ترد المشكلة في التساؤلات الرئيسية التالية:

- **ماهو الدور الذي يمكن أن يلعبه النظام المالي في تأمين مصادر تمويلية في اقتصاد أي بلد بصفة عامة وماهو الدور المتوقع للنظام المالي في سورية بصورة خاصة؟**
- **ما هو الدور المتوقع للنظام المالي في دعم التنمية الاقتصادية في ظل شح الموارد المالية؟**

أهمية البحث وأهدافه:

تبرز أهمية البحث من خلال دراسة النظام المالي في سورية إذ يعتبر النظام المالي المحرك للأموال وانتقالها بالشكل الفعال والسليم واذا كانت تساهم بشكل فعلي في دعم التنمية الاقتصادية، وتتجسد أهداف البحث في النقاط التالية:

1. تسليط الضوء على مفهوم النظام المالي.
2. دراسة أثر تغير مؤشرات النظام المالي التي تحتاجها لتكون احد أدوات التنمية الاقتصادية الفعالة وخاصة في مرحلة إعادة الإعمار وذلك من خلال تسليط الضوء على ميادين زيادة أو انخفاض نسبة مساهمتها في دعم الناتج المحلي الإجمالي.

متغيرات البحث.

يعتمد هذا البحث على التحليل متعدد المتغيرات وهو الانحدار المتعدد حيث سوف نسعى إلى قياس مقدار أثر مؤشرات النظام المالي في الرفع من مستوى التنمية الاقتصادية المتمثلة بالناتج المحلي الإجمالي، حيث تمثل مؤشرات النظام المالي المتغيرات المستقلة، أما المتغير التابع المتأثر فهو الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تصبح لدينا القدرة على التنبؤ بأثر مؤشرات النظام المالي في رفع مستوى التنمية الاقتصادية، من خلال إيجاد النموذج الخاص بالانحدار المتعدد.

الجدول (1) المؤشرات الخاصة بالانحدار المتعدد

المتغيرات المستقلة: مؤشرات النظام المالي	المتغير التابع : التنمية الاقتصادية
• حجم الائتمان المصرفي • الاستثمار (حجم راس المال الثابت) • حجم الإنفاق.	• الناتج المحلي الإجمالي

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وهذا المنهج قائم على دراسة الأسس النظرية في المراجع التي تخص موضوع البحث، إلى جانب الدراسة التحليلية وتم قياس اثر مؤشرات النظام المالي في الناتج المحلي الإجمالي عن طريق تحليل الانحدار المتعدد، وتم الحصول على بيانات البحث من المجموعات الإحصائية السورية بين عامي 2004-2018، وتم استخدام برنامج SPSS.

فرضيات البحث:

يعتمد البحث على اختبار فرضية الدراسة التي تمت صياغتها على أساس مشكلة الدراسة وأسئلتها، وهي على الشكل التالي: **لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات النظام المالي في الناتج المحلي الإجمالي.**

أولا : مفهوم النظام المالي ومكوناته:

من متطلبات وجود نظام مالي متطور أن يقوم على قاعدة شعبية عريضة، فجوهر النظام المالي هو أن تكون الخدمات المالية متاحة لكل فرد من أفراد المجتمع. إن وصول خدمات النظام المالي إلى أكبر شريحة من المواطنين له علاقة مباشرة بتقدم وتطور النظام المالي وبالتالي بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستويات الجزئية والكلية فوجود نظام مالي شامل وفي متناول الجميع يقلل من تكاليف المعلومات والمعاملات، ويساعد الأفراد والأسر على تلبية احتياجاتهم المالية، وبدء وتنفيذ أفكارهم الاقتصادية، ومواجهة المدفوعات غير المتوقعة والصدمات المالية. أما بالنسبة للمؤسسات المالية فإن زيادة استخدام خدمات النظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية مع تخفيف مستويات التركيز فيها، وبما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات (Gopalan & Ramikishen, 2015).

أما على صعيد المصرف المركزي فإن وجود نظام مالي شامل يؤثر على فعالية السياسة النقدية كاستخدام سعر الفائدة للحفاظ على الاستقرار النقدي. وعلى صعيد الاقتصاد الوطني فإن وجود نظام مالي شامل يجذب المدخرات الوطنية غير المشغلة في الاقتصاد بما يحفز عجلة النمو الاقتصادي (Young, 2016)

ومن العوامل التي تؤثر على النظام المالي، العوامل الاقتصادية والمالية التي تحد من الوصول إلى الخدمات المالية، فانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والتوزيع غير العادل للدخل / الثروة، ارتفاع أعداد الفقراء، ارتفاع معدلات البطالة، جميعها عوامل تعيق نجاح النظام المالي. أيضاً فإن تخلف البنية التحتية المالية أو المصرفية، كارتفاع تكلفة الخدمات المالية، وفشل الخطط المصرفية في الوصول إلى الفئات المستهدفة كأن تكون الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية لا تتلاءم مع عدد كبير من الأفراد من حيث ارتفاع التكلفة أو الوثائق المطلوبة.... الخ يحرم فئة واسعة من السكان من الوصول إلى خدمات المالية (Luca & Spatafora , 2012).

أيضاً من العوامل التي تؤثر على النظام المالي، العوامل الهيكلية المتعلقة بطبيعة نظام البلد المؤسساتية، كتدني مستوى الإجراءات لحماية حقوق الملكية، الاستقرار السياسي وضعف البنية التكنولوجية، ارتفاع معدلات الأمية وانخفاض معدلات التنمية البشرية، جميعها عوامل تحد من نجاح النظام المالي فالدول التي تتميز بانخفاض مستوى جودة المؤسسات، وتدني مستوى سيادة القانون حيث حماية حقوق الملكية دون المستوى المطلوب، وليس هناك أنظمة رادعة بشكل كبير فيما يتعلق بالسلوك الاحتيالي، هنا تنخفض ثقة الأفراد، وتنخفض رغبتهم في الانخراط وفي منح مدخراتهم للمؤسسات المالية الرسمية (Luca & Spatafora , 2012).

كما تلعب المحددات السلوكية على المستوى الفردي أو الشخصي دوراً هاماً في الحد من استخدام الخدمات المالية، فانخفاض مستوى الدخل الفردي وبالتالي انخفاض القدرة على الادخار وانخفاض مستوى الثقة بالنظام المالي أو المصرفي وانخفاض مستوى المعرفة المالية، تشكل معوقات أساسية للنظام المالي في حين أن التشاؤم من قبل المستثمرين –الناجم عن ظروفهم الخاصة أو الظروف الاقتصادية للدولة –يكون عاملاً أساسياً في عدم مشاركتهم في النظام المالي وبالتالي يكونون أكثر ميلاً لادخار نقودهم أي الاحتفاظ بمدخراتهم على شكل "نقود سائلة" "Cash Money" (Shrabanee, 2015)،ومما سبق نستنتج بان النظام المالي يعرف بأنه: أحد مكونات النظام الاقتصادي لأي دولة، يزود المجتمع بخدمات أساسية بدونها لا يستطيع الاقتصاد أن يعمل بشكل كفء في الوقت الراهن. يطلق

مفهوم النظام المالي على مختلف المؤسسات المالية التي تتعامل في قضايا التمويل والاستثمار والادخار والإقراض ومن ضمنها المصارف والأسواق المالية ومؤسسات التأمين بأنواعها...الخ، حيث يعد النظام المالي هو المسؤول عن تحويل رؤوس الأموال من القطاعات ذات الفائض إلى قطاعات التي تعاني من العجز، فيساهم في تسيير المعاملات المالية وتمويل المشاريع والأنشطة المختلفة في هذا الاقتصاد. وبالتالي فإنه يسهل توظيف رأس المال بهدف زيادة الاستثمارات والإنتاجية.

يعد وجود نظام مالي "متطور" شرط أساسي من شروط تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز النمو، ويمكن وصف "التطور المالي" بشكل عام على أنه يمثل التحسن في نوعية وكمية وفعالية خدمات الوساطة المالية، وتتضمن هذه العملية تفاعل العديد من الأنشطة والمؤسسات التي يحقق بموجبها النظام المالي مهامه الأساسية، ويعرفه Livene بأنه "زيادة مدى وكفاءة الخدمات والمؤسسات المالية في الحد من قصور السوق متمثلاً في خفض تكاليف المبادلات ومخاطر المعلومات، وذلك من خلال تجميعها وتداولها عبر الاقتصاد القومي بما ينتج آثار إيجابية على قرار الادخار والاستثمار وبالتالي النمو الاقتصادي". ولكن في الحقيقية لا يوجد اتفاق على تعريف ثابت ومتجانس وشامل لمفهوم "التطور المالي"، وهذا حقيقي في ظل التباين النسبي في خصائص الأنظمة المالية التي تتميز بها مختلف البلدان، ومع ذلك هنالك جوانب مختلفة كثيرة لقطاع مالي "متطور"، حيث يعد قطاعاً مالياً متطوراً ومكتمل النمو في حال توفر المعايير التالية (Young, 2016):

– تحسن القطاع المالي من حيث الإشراف والتنظيم والاستقرار والكفاءة والقدرة التنافسية.

– تنوع الخدمات المالية المتاحة وحجم النمو في كمية الأموال التي يتم الوساطة منها في جميع أنحاء القطاع المالي.

– النمو المستمر في حجم رؤوس الأموال التي تقدمها المؤسسات المالية خاصةً لمشاريع القطاع الخاص عوضاً عن الإقراض الحكومي المباشر والمقدم من قبل المصارف المملوكة للدولة.

– تزايد حجم المؤسسات التي تعمل في القطاع المالي.

– تزايد نسبة الأفراد الذين يحصلون على فرص الوصول إلى الائتمان والخدمات المالية.

– ازدياد نطاق الخدمات المالية المتاحة.

وبالتالي يمكن تعريف النظام المالي بانه : المنظومة التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المناسبين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي".

مما سبق يمكن تحديد هدف النظام المالي: بمدى قدرة النظام المالي على تلبية الاحتياجات المالية لأكبر شريحة من الناس، وضمان وتسهيل وصول جميع أفراد المجتمع إلى الخدمات المالية، والاستفادة منها بتكلفة معقولة. هذه التكلفة عامل مهم في تحفيز أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة للاندماج والمشاركة في النظام المالي الرسمي، وعندها يكون النظام المالي قادراً على تخصيص الموارد المالية بكفاءة وفعالية لأهداف الاقتصاد الكلي والمجتمع.

- **مكونات النظام المالي:**

ويتكون النظام المالي أساسًا من عدة مكونات أهمها:

1. المؤسسات المالية: وتضمن العمل المنظّم للنظام المالي من خلال خطط تجمع المستثمرين والمقترضين معًا، عن طريق تنظيم مدخرات المستثمرين مباشرة أو غير مباشرة عن طريق الأسواق المالية من خلال الاستفادة من الأدوات

المالية المختلفة وكذلك في عملية استخدام خدمات العديد من مقدمي الخدمات المالية، ويمكن تصنيفها إلى جهات تنظيمية ووسطاء وغير وسطاء وغيرهم، كما أنها تقدم خدمات للمنظمات التي تبحث عن نصائح حول المشاكل المختلفة بما في ذلك إعادة الهيكلة إلى استراتيجيات التنويع، وهي تقدم خدمات كاملة إلى المنظمات التي ترغب في جمع الأموال من الأسواق والاهتمام بالأصول المالية، على سبيل المثال الودائع والأوراق المالية والقروض إلخ (قانة،2012).

2. الأسواق المالية: يعرّف السوق المالي بأنه السوق الذي تُنشأ أو تحول به الأصول المالية، وتنطوي التعاملات الحقيقية على تبادل الأموال مقابل سلع أو خدمات حقيقية، بينما تنطوي التعاملات المالية على إنشاء وتحويل الأصول المالية التي تمثل مطالبة بدفع مبلغ مالي في وقت ما في المستقبل أو دفع مالي دوريًا في شكل فائدة أو أرباح ، ويتكون السوق المالي من أربعة مكونات هي: سوق المال وسوق رأس المال وسوق صرف العملات الأجنبية وسوق الائتمان (حسين،2002) .

3. الأدوات المالية: وهي مكون مهم في النظام المالي، المنتجات التي يتم تداولها في السوق المالي هي الأصول المالية أو الأوراق المالية والسندات أو أنواع أخرى من الأدوات المالية، يوجد مجموعة واسعة من الأوراق المالية في الأسواق نظرًا لاختلاف احتياجات المستثمرين وطالبي الائتمان، وهي تشير إلى مطالبة بشأن تسوية الأصل الموجودة حاليًا أو دفع مبلغ منتظم عن طريق الفائدة أو الأرباح، ومن الأمثلة عليها الأسهم والسندات (Beck،2000).

- **وظائف النظام المالي**

يمتاز النظام المالي الفعّال بالعديد من الخصائص والوظائف التي تميزه وهي كالآتي (قدور،2009):

- يعمل النظام المالي كوسيلة فعالة للتخصيص الأمثل والأفضل للموارد المالية من ناحية اقتصادية.
- يساعد في إنشاء روابط بين المدخرين والمستثمرين.
- يسمح النظام المالي بتحول الأصول والالتزامات؛ إذ تنشئ البنوك التزامات ضد نفسها عندما تقبل الودائع من العملاء وكذلك تنشئ الأصول عند تقديم القروض للعملاء.
- ينقل الموارد الاقتصادية (الأموال) من طرف إلى آخر من خلال النظام المالي.
- يضمن النظام المالي التأدية الفعالة لآلية الدفع، فيكون تنفيذ جميع المعاملات بين المشترين والبائعين للسلع والخدمات بسلاسة بوجود النظام المالي.
- يساعد النظام المالي في تحويل المخاطر عن طريق التنويع، كما في صندوق الاستثمار المشترك. ويعزز سيولة المطالبات المالية.
- يساعد على اكتشاف الأسعار للأصول المالية الناتجة عن تعامل المشترين والبائعين، فعلى سبيل المثال يكون تحديد أسعار الأوراق المالية من قبل قوى الطلب والعرض في سوق رأس المال.

ثانيا : المناقشة والاستنتاجات:

يقوم هذا البحث على الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة، وذلك عن طريق إيجاد النموذج الخاص بالانحدار المتعدد، وقد تم اخذ السلسلة الزمنية الواقعة بين عامي 2004–2018، وتم التاكد من شروط تطبيق الانحدار المتعدد وتم إيجاد النموذج الذي يظهر القدرة التفسيرية، وذلك بالاعتماد على برنامج SPSS لاستخراج النتائج، حيث تم الناتج المحلي

الاجمالي كمتغير تابع معبر عن التنمية الاقتصادية ، بتما تمثلت المتغيرات المستقلة بمؤشرات النظام المالي التي تمثلت بحجم الائتمان المصرفي وحجم الانفاق الحكومي وحجم الاستثمار.

- **الدراسة الوصفية لمتغيرات البحث:**

يظهر الجدول التالي قيم الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة، وهو كما يلي:

الجدول (2) قيم مؤشرات الدراسة وقيم الإحصاء الوصفي لها (الف ليرة سورية)

العام	الائتمان المصرفي	الإنفاق الحكومي	حجم الاستثمار	الناتج المحلي الإجمالي
2004	330100	1266890	156092	1829292
2005	421723	1506439	274500	1966710
2006	473641	1726404	308669	2071541
2007	739126	2020838	346737	2181312
2008	982007	2448060	412135	2261086
2009	1114717	2520705	408725	2402929
2010	1311731	2834517	451602	2508947
2011	1271506	3252720	579911	2531868
2012	864056	3024842	703594	1982607
2013	812902	2937561	386818	1409141
2014	886895	3707120	424662	1396445
2015	932426	4690930	297496	1347483
2016	1049617	6269836	399594	1319842
2017	1158135	6691453	554723	1346722
2018	1243120	7753245	643824	1393253
mean	13591702	52651560	6349082	27949179
std	298647.6	1911604.8	141515.1	444018.04
max	1311731	7753245	703594	2531868
min	330100	1266890	156092	1319842

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية بين عامي 2004-2018

يظهر لنا الجدول السابق بان:

- **حجم الائتمان المصرفي:** بلغ متوسط حجم الائتمان المصرفي 13591702 الف ليرة سورية، بانحراف معياري بمقدار 298647.6 وتدل هذه القيمة على وجود تذبذب في الفترة المدروسة، نلاحظ من خلال الجدول بان القيم شهدت ارتفاع تدريجي بسيط بين عامي 2004-2010 وهذا ما شكل قيمة مضافة للاقتصاد، ولكن ما لبث إلا واتبعها انخفاض حاد بين عامي 2011-2013 وذلك بسبب الحرب على سورية والتريث في منح الائتمان في كافة أشكاله، ومن ثم تبعه مرحلة استقرار نسبي مع وجود معدلات تطور ضعيفة بين عامي 2014-2018 وذلك بعد عودة منح الائتمان التدريجي، وقد بلغت اعلى قيمة في عام 2010 بينما كانت ادنى قيمة في عام 2004 وهذا يعطي مؤشر مبدي على التطور الإيجابي للسلسة قبل الحرب على سورية.
- **حجم الإنفاق الحكومي:** بلغ متوسط حجم الإنفاق 52651560 الف ليرة سورية، بانحراف معياري بمقدار 1911604.8 وتدل هذه القيمة على وجود تذبذب في الفترة المدروسة، نلاحظ من خلال الجدول بان القيم شهدت

ارتفاع تدريجي بين عامي 2004-2010 وهذا ما شكل قيمة مضافة للاقتصاد، ولكن ما لبث إلا واتبعها انخفاض بسيط بين عامي 2011-2013 وذلك بسبب بدا الحرب على سورية واتباع سياسة انكماشية في النفقات، ومن ثم تبعه مرحلة ارتفاع كبير في حجم الإنفاق بين عامي 2014-2018 وذلك بسبب الدمار الكبير التي شهدته مناطق مختلفة من سورية وهذا ما تتطلب إعادة أعمارها مما شكل عائقا أمام توليد ناتج محلي يقابل هذا الإنفاق، وقد بلغت اعلى قيمة في عام 2018 بينما كانت ادنى قيمة في عام 2004 وهذا يعطي مؤشر مبدي على وجود فجوة بين بداية السلسلة ونهايتها.

- **حجم الاستثمار:** بلغ متوسط حجم الاستثمار 6349082 الف ليرة سورية، بانحراف معياري بمقدار 141515.1 وتدل هذه القيمة على وجود تذبذب في الفترة المدروسة، نلاحظ من خلال الجدول بان القيم شهدت ارتفاع تدريجي بسيط بين عامي 2004-2012 بسبب سياسة الانفتاح على جذب الاستثمار الخارجي، ولكن ما لبث إلا واتبعها انخفاض بين عامي 2013-2015 وذلك بسبب الحرب على سورية وتوقف عدد كبير من مجالات الاستثمار عن العمل، ومن ثم تبعه مرحلة استقرار نسبي مع وجود معدلات تطور طفيفة بين عامي 2014-2018 وذلك بعد عودة الاستثمار بشكل تدريجي وعودة الثقة بالعمل، وقد بلغت اعلى قيمة في عام 2012 بينما كانت ادنى قيمة في عام 2004 وهذا يعطي مؤشر مبدي على تنامي الاستثمار في سورية قبل الحرب.
- **الناتج المحلي الإجمالي:** بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي 27949179 الف ليرة سورية، بانحراف معياري بمقدار 444018.04 وتدل هذه القيمة على وجود استقرار نسبي في الفترة المدروسة، نلاحظ من خلال الجدول بان القيم شهدت استقرار مع وجود معدلات ارتفاع بسيطة بين عامي 2004-2011، ولكن ما لبث إلا واتبعها انخفاض حاد بين عامي 2012-2013 وذلك بسبب الحرب على سورية وتوقف عدد كبير من المنشآت عن العمل وتضرر مناطق واسعة من الأراضي الزراعية، ومن ثم تبعه مرحلة استقرار نسبي بين عامي 2014-2018 وذلك بعد استقرار القوى المنتجة، وقد بلغت اعلى قيمة في عام 2011 بينما كانت ادنى قيمة في عام 2016 وهذا يعطي مؤشر عن الضرر الذي خلفته الحرب على سورية.

- شروط تطبيق الانحدار الخطي المتعدد:

1. **الارتباط بين المتغيرات المستقلة:** تم تشكيل مصفوفة الارتباط لكل من المتغيرات المستقلة ويشترط ان لا يكون الارتباط قوي حيث يتم استبعاد احد المؤشرات التي ترتبط ارتباطا مرتفع مع أي مؤشر اخر، يظهر الجدول التالي مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة (مؤشرات النظام المالي)، وهي على الشكل الاتي:

الجدول (3) مصفوفة الارتباط بين مؤشرات النظام المالي

		الائتمان المصرفي	الإنفاق	الاستثمار
الائتمان المصرفي	Pearson Correlation	1	.626*	.703**
	Sig. (2-tailed)		.013	.003
	N	15	15	15
الإنفاق	Pearson Correlation	.626*	1	.544*
	Sig. (2-tailed)	.013		.036
	N	15	15	15
الاستثمار	Pearson Correlation	.703**	.544*	1
	Sig. (2-tailed)	.003	.036	
	N	15	15	15

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

نلاحظ من الجدول السابق بأن قيمة معاملات الارتباط ضمن مجال المقبول ولا يوجد اي مؤشر قيمة معامل ارتباطه مرتفعة فلذلك يمكننا إدخال كافة المتغيرات المستقلة بالتحليل دون استبعاد اي مؤشر، مما يؤكد لنا أن جميع المتغيرات تساهم في رفع القدرة التفسيرية لمعادلة الانحدار.

2. **شرط عدم وجود الارتباط الذاتي:** قامت الباحث باختبار الارتباط الذاتي عن طريق اختبار (VIF) للتاكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد (ارتباط ذاتي) وتم الاعتماد على اختبار معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF)، إذ يشير الاختبار إلى وجود ارتباط خطي متعدد اذا كانت قيمة معامل تضخم التباين أكبر من 5، وهناك اختبار مساند لاختبار (VIF) وهو اختبار Tolerance إذ يجب ان تكون قيمته أعلى من 0.2 (Akinwande, Dikko, & Samson, 2015)، والاختبار هو على الشكل التالي.

الجدول (4): اختبار VIF لنموذج الناتج المحلي الإجمالي

Model	Collinearity Statistics	
	Tolerance	VIF
الائتمان المصرفي	.422	2.369
الإنفاق الحكومي	.587	1.703
حجم الاستثمار	.488	2.048

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

من الجدول السابق نلاحظ أن جميع قيم اختبار (VIF) هي اقل من /5/ وقيم اختبار Tolerance اعلى من 0.2، وبالتالي لا يوجد ارتباط ذاتي بين المتغيرات.

- **بناء معادلة الانحدار الخطي المتعدد لنموذج الناتج المحلي الإجمالي:**

1. المقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار المتعدد للناتج المحلي الإجمالي: يتبين لنا من الجدول التالي الذي يتضمن النتائج الخاصة بمعامل التحديد R^2 .

الجدول (5): معامل تفسير لنموذج الناتج المحلي الإجمالي

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.891[a]	.793	.737	235882.21654

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

نجد معامل التحديد يساوي 0.793 وهذا معناه أن المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر 79.3% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) وغالبا ما يؤخذ معامل التحديد المعدل في معرفة القوة التفسيرية للنموذج وهذا دليل على قدرة مؤشرات النظام المالي على إحداث تغير في التنمية الاقتصادية الممثلة بالناتج المحلي الاجمالي، أما النسبة المتبقية فيرجع إلى تأثير عوامل أخرى لم تدخل في التحليل والقوة التفسيرية لها 20.7%.

2. الدلالة الإحصائية للنموذج: من خلال اختبار فيشر لتحليل التباين يمكن الاستدلال على الدلالة الإحصائية للنموذج المقترح والاختبار هو على الشكل التالي:

جدول (6) : جدول تحليل التباين

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2345235623249.012	3	781745207749.671	14.050	.000[b]
	Residual	612044620853.445	11	55640420077.586		
	Total	2957280244102.457	14			

a. Dependent Variable: الإجمالي المحلي الناتج

b. Predictors: (Constant), المصرفي الائتمان ,الحكومي الإنفاق ,الاستثمار حجم

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

يتضح من جدول السابق: أن قيمة sig تساوي الصفر وهي اقل من 0.05 الذي يعبر عن مستوى الدلالة لهذا البحث، وبالتالي فأننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بان نموذج الانحدار هو معنوي وهذا يعني أن هناك واحد على الأقل من معاملات الانحدار لها أثر ذو دلالة إحصائية في المتغير التابع، بعبارة اخرى ان هناك واحد على الاقل من مؤشرات النظام المالي يؤثر في الناتج المحلي الاجمالي.

- الدلالة الإحصائية للمتغيرات المستقلة: تدل قيمة اختبار T وقيمة sig المرافقة لها على المعنوية الإحصائية لكل من المتغيرات المستقلة في النموذج، وتظهر قيمة الثابت الخاصة بكل مؤشر بحجم الأثر الذي يحدثه على المتغير التابع من خلال قيمة β وذلك عند تغير قيمة المتغير المستقل بمقدار واحد، ويظهر لنا الجدول التالي معنوية وقيم الثوابت لكل من المتغيرات المستقلة بالإضافة إلى قيمة ثابت المعادلة.

الجدول (7) جدول قيم الثوابت والدلالة المعنوية للمتغيرات المستقلة

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1673014.990	208861.568		8.010	.000
	الائتمان المصرفي	1.009	.314	.679	3.215	.008
	الإنفاق الحكومي	-.269-	.042	-1.156-	-6.460-	.000
	حجم الاستثمار	.517	.616	.165	.840	.419

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

- بالنسبة للثابت : نجد أن قيمة sig تساوي 0.000 وهي قيمة اصغر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقر بالدلالة الإحصائية للثابت.
- H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الائتمان المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي.
- H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الائتمان المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي.

من خلال مقارنة قيمة sig البالغة 0.008 مع مستوى الدلالة 0.05 نلاحظ ان قيمة sig اصغر من قيمة α، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود أثر ذو دلالة الإحصائية للمتغير المستقل الأول (حجم الائتمان المصرفي) في الناتج المحلي الاجمالي.

- H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي.
- H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي.

من خلال مقارنة قيمة sig البالغة 0.000 مع مستوى الدلالة 0.05 نلاحظ ان قيمة sig اصغر من قيمة α، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود أثر ذو دلالة الإحصائية للمتغير المستقل الثاني (حجم الإنفاق الحكومي) في الناتج المحلي الاجمالي.

- H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي.
- H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي.

من خلال مقارنة قيمة sig البالغة 0.419 مع مستوى الدلالة 0.05 نلاحظ ان قيمة sig اكبر من قيمة α، وبالتالي نقبل الصفرية التي تقر بعدم وجود أثر ذو دلالة الإحصائية للمتغير المستقل الثالث (حجم الاستثمار) في الناتج المحلي الاجمالي.

- صيغة نموذج الانحدار: بعد أن أوجدنا أن جميع شروط تحليل الانحدار الخطي المتعدد محققة وان جميع المتغيرات المستقل ذات معنوية إحصائية يمكننا كتابة صيغة النموذج كما يلي:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3$$

Y : المتغير التابع. β_0 : الثابت.

$\beta 1, \beta 2, \beta 3$: ثوابت المتغيرات المستقلة.

X_1, X_2, X_3 : المتغيرات المستقلة.

ومن الجدول (14) يمكننا استخراج معادلة الانحدار الخطي المتعدد وذلك على الشكل التالي:

$$Y = 1673014.990 + 1.009\ X_1 - 0.269\ X_2$$

ويمكننا استنتاج المتغير الأكثر أثرا على المتغير التابع من خلال قيمة الثابت المرافقة له حيث انه كلما كبرت قيمة الثابت كلما ازداد التأثير على المتغير التابع ، ويكون هذا التأثير ايجابيا عندما تكون إشارة الثابت موجبة وسلبيا عندما تكون إشارة الثابت سالبة، ومن معادلتنا الأخيرة نستنتج أن حجم الائتمان المصرفي له أثر إيجابي في المتغير التابع، أما من ناحية المتغير المستقل الثاني (حجم الإنفاق الحكومي) فنلاحظ أن له أثر سلبي في المتغير التابع، ولكن المتغير المستقل الثالث (حجم الاستثمار) تم استبعاده من المعادلة وذلك بسبب عدم وجود اثر له في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي نستنتج أن ضخ الأموال عن طريق المصارف هي المؤثر الأساسي على الناتج المحلي الإجمالي إذ من خلالها يتم تطوير حجم الإنتاج أما من ناحية حجم الإنفاق الحكومي فهو عنصر مهم لا بد من تواجده بغض النظر عن سبل إنفاقه ونتيجة لأثره السلبي يتضح ان هذا الإنفاق يتجه نحو الجوانب الاستهلاكية اكثر منه من الجوانب الإنتاجية وهذا ما قد يفسر الأثر السلبي، بينما حجم الاستثمار فلاحظ أنه لا يوجد أثر فعلي وذلك للضعف الكبير لجوانب الاستثمار التي تعاني منه سورية في مرحلة الحرب وما بعدها، ومن ذلك يجب العمل على تطوير القطاع المصرفي ودعم الاستثمارات وتوجيه الإنفاق بجوانب تدعم التنمية الاقتصادية بشكل محفز على الإنتاج.

الاستنتاجات والتوصيات:

❖ الاستنتاجات:

1. يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات النظام المالي في الناتج المحلي الإجمالي، والمعبر عنها بقوة تفسيرية 79.3%.

2. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لحجم الائتمان المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي، أي أن ارتفاع حجم المنح الائتماني يساهم بشكل فعلي في رفع الناتج المحلي الإجمالي ويرفع من القدرة الإنتاجية للاقتصاد.

3. يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لحجم الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بسبب التوجه إلى إعادة الإعمار وعدم تحقق ناتج يقابل حجم الإنفاق في ظل انخفاض حجم الناتج المحلي الإجمالي.

4. عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل الثالث (حجم الاستثمار) بسبب ارتفاع معدلات التضخم مما شكل عامل ردع لتطور حجم الاستثمار ومنه توليد ناتج محلي إضافي.

❖ **التوصيات :**

1) العمل على استعادة نشاط المنح المصرفي للقطاعات الاقتصادية والعمل على رفع مساهمتها بشكل أفضل مما سبق بسبب الحاجة الملحة لرفع القدرة الإنتاجية والصناعية وتوسع حجم الخدمات المجتمعية وذلك لما واجهته البلاد خلال الحرب .

2) ضرورة الاهتمام برفع حجم الإنفاق الحكومي للقطاعات المنتجة التي تساهم في دعم التنمية الاقتصادية بشكل مباشر ووضع الخطط اللازمة لرفع معدلات الإنتاج التي تساهم بشكل مباشر.

3) العمل على تفعيل كافة أشكال الاستثمار التي عانت تراجعا والعمل على تحسين المؤشرات المالية التي تراجعت أيضا ويمكن ملاحظتها من خلال الأداء المالي للمنشآت السورية التي عملت خلال الآزمة.

References:

Arabic references:

1. Agha, Lina. (2019). Options available for financing reconstruction in Syria. Syria: Master's Thesis, Damascus University.
2. Hussein, H. (2002). Financial markets are by nature regulated by their derivative instruments. Amman: Al Kindi House.
3. Hussein, N, and Al-Rifai, Gh. (2006). Computer data analysis and modeling is a comprehensive application of the SPSS package. Amman - Jordan: Al Ahlia for Publishing and Distribution.
4. kador, A. (2009). System evolution and financial growth. Jordan: Dar Al Raya.
5. Qana, I. (2012). development economics. Cairo: Osama Publishing House.

Forigen References:

1. Detzer, D. (2013). Financial market regulation in Germany: capital requirements of financial institutions,. Germany: PSL Quarterly Review, vol. 68 n. 272.
2. Gopalan,S ; Ramikishen,R (2015). How Does Foreign Bank Entry Affect Financial Inclusion in Emerging and Developing Economies?. HKUST IEMS Working Paper Series, No. 2015-04, HKUST Institute for Emerging Market Studies
3. Luca, O; Spatafora, N (2012). Capital inflows, financial development, and domestic investment: Determinants and inter-relationships. IMF Working Paper No. 120, Washington DC: International Monetary Fund
4. Mamouni, S. (2017). The relationship of financial development to economic growth, a standard study of the case of Algeria during the period 1990-2015. Algeria: Abdelhamid Ben Badis University.
5. Prochniak, M, Wasiak, K. (2016). The impact of the financial system on economic growth in the context of the global crisis: empirical evidence for the EU and OECD countries. EU and OECD countries: OECD.
6. Shrabanee,D (2015). Factors Affecting Financial Inclusion: A Study in Rourkela. Submitted in partial fulfilment of the requirements for the degree of Master of Business Administration (MBA), School of ManagementNational Institute of Technology, Rourkela
7. Young, P (2015). Financial Inclusion, Poverty, and Income Inequality in Developing Asia. Asian Development Bank, Economics Working Paper Series, No. 426